إسهام معاهدة تأسيس الناتو في السلم والأمن الدوليين

يوجال أجار*

* جامعة أنقرة يلدرم بيازيد، تركيا

ملخص: تبحث الدراسة إسهام معاهدة شمال الأطلسي في السلام والأمن الدوليين ضمن علاقتها بمنظومة الأمن الجماعي للأمم المتحدة. وتجادل بأن الناتو لا يقتصر على كونه تحالفًا عسكريًّا للدفاع المشترك، بل يشكل آلية إقليمية مكملة للنظام العالمي، تستند إلى ردع العدوان قبل وقوعه. وتتناول الدراسة أثر الدفاع الجماعي والتشاور السياسي في حماية أمن الأعضاء، وانعكاس ذلك على النظام الدولي الأوسع، وتبرز كذلك أدوار الحلف في تسوية الخلافات سلميًّا، ودعم الديمقراطية وسيادة القانون، وإدارة الأزمات، عبر التضامن السياسي والتخطيط المشترك والتدريبات وقابلية التشغيل البيني والاستعداد المستمر للطوارئ والأزمات الدولية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الناتو، السلام والأمن الدوليان، الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي.

The Contribution of the NATO Founding Treaty to International Peace and Security

YÜCEL ACER*

ORCID NO: 0000-0001-6542-7134 yacer@aybu.edu.tr

* Ankara Yıldırım Beyazıt University, Türkiye.

ABSTRACT: *This study examines the contribution of theNorth Atlantic Treaty Organization to international peace and security in relation to the United Nations collective security system. It argues that NATO is not merely a military alliance for collective defence, but a regional mechanism complementing the global order by deterring aggression before it occurs. The study analyzes collective defence and political consultation in protecting members and shaping the wider international system. It also highlights NATO's roles in peaceful dispute settlement, democratic stability, the rule of law, crisis management, political solidarity, joint planning, exercises, interoperability, and sustained preparedness for contemporary international emergencies and crises.*

Keywords: *NATO, International Peace and Security, Collective Defence, Collective Security.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
59 - 78

Received Date: 28 / 06 / 2026 • Accepted Date: 24 / 08 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-005

CC BY NC

مقدمة

يمثل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أحد الأهداف الأساسية للقانون الدولي والتنظيم الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة عام 1945. غير أن تطبيق نظام الأمن الجماعي العالمي الذي أُقِيم بموجب ميثاق الأمم المتحدة واجه صعوبات كبيرة، ولا سيما مع اندلاع الحرب الباردة. إذ عوّقت المنافسة السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عمل مجلس الأمن بفاعلية في حالات عديدة، الأمر الذي عزز أهمية الترتيبات الأمنية الإقليمية.

في هذا الإطار، ينبغي النظر إلى معاهدة شمال الأطلسي، التي أنشأت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لا بوصفها تحالفًا عسكريًّا ينظم الدفاع المشترك لدول بعينها فحسب، بل بوصفها كذلك أحد العناصر المكملة، على المستوى الإقليمي، لنظام السلم والأمن الدوليين. وتقوم الفكرة الأساسية التي انطلق منها تأسيس الناتو على عدّ أي هجوم مسلح يستهدف عضوًا فيه مسألة أمنية مشتركة لجميع الأعضاء، بما يردع العدوان قبل وقوعه. ومن هذه الزاوية، لا يقتصر إسهام الناتو في السلام الدولي على العمليات العسكرية الفعلية، بل يشمل أيضًا إقامته بنية أمنية دائمة تقلل احتمالات وقوع الهجوم.

تركز هذه الدراسة على ثلاثة أسئلة رئيسة، هي: ما البنية العامة لنظام السلم والأمن الدوليين؟ وما الإسهامات التي تنص عليها معاهدة تأسيس الناتو في منظومة حفظ السلام والأمن الدوليين؟ وما طبيعة الإسهامات التي قدّمها الناتو، من خلال أدائه حتى اليوم، في صون السلام والأمن الدوليين؟ وتعتمد الإجابة عن هذه الأسئلة على بحث العلاقة بين مفهوم الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة، وآليات الدفاع الجماعي والتشاور السياسي المنصوص عليها في معاهدة الناتو.

ينبغي التمييز بين مستويين عند تقييم أثر الناتو. يتمثل المستوى الأول في وظيفة الحلف المتعلقة بضمان أمن أعضائه. أما المستوى الثاني فيتصل بالنتائج التي تترتب على هذه الوظيفة الأمنية في النظام الدولي الأوسع. ويتمثل أبرز إسهامات الناتو في المستوى الثاني في ردع العدوان، وإسباغ الطابع المؤسسي على التشاور المنتظم بشأن الأمن بين الدول الأعضاء، وتشجيع التسوية السلمية للخلافات فيما بينها، ودعم النظام السياسي القائم على الديمقراطية وسيادة القانون، والمشاركة في أنشطة إدارة الأزمات.

وعليه، لا ينبغي فهم إسهام الناتو في السلام والأمن الدوليين على أنه يقتصر على الاستخدام المشترك للقوة العسكرية في حالة الحرب. فمن أبرز إسهامات الحلف إنشاء نظام ردع موثوق يهدف إلى منع نشوب الحرب أصلاً. ويرتكز هذا النظام على التضامن السياسي، والتخطيط الدفاعي المشترك، وقابلية التشغيل البيني للقوات العسكرية، والتشاور، والتدريبات المشتركة، والقدرة على الاستعداد للأزمات.

البنية الأساسية لنظام السلم والأمن الدوليين

على الرغم من أوجه القصور البنيوية ومشكلات الأداء الجسيمة التي باتت واضحة فيه،[1] يظل نظام السلام والأمن الدوليين الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة الإطار العالمي الأساسي المتاح حتى اليوم. ويقوم هذا الإطار، في جوهره، على نظام تُمنَح فيه الأمم المتّحدة، وبخاصة مجلس الأمن، اختصاصات وصلاحيات محددة، لكنه يستند إلى تعاون الدول، ويُعرَف في الأدبيات باسم «نظام الأمن الجماعي».[2]

يقوم الأمن الجماعي، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، على تعهد جميع الدول الأعضاء بالعمل معًا لصون السلم والأمن الدوليين. فعندما يظهر تهديد للسلم الدولي، أو يُخلّ بنظام السلام، أو يقع عمل عدواني، يُفتَرض أن يتحرك جميع الأعضاء بصورة مشتركة. وبذلك لا يعود الهجوم على دولة ما مشكلة تخص الدولة المعتدَى عليها وحدها، بل يتحول إلى قضية أمن جماعي للمجتمع الدولي بأسره.

وقد مُنِح مجلس الأمن الدولي سلطة تحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل عدواني، واتخاذ قرار لاحق بشأن تطبيق تدابير لإزالة التهديد، تشمل العقوبات الاقتصادية والإجراءات الدبلوماسية، وعند الضرورة، التدابير القائمة على استخدام القوة العسكرية. ويشكل تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات الملزمة التي يتخذها مجلس الأمن في هذا السياق الآلية الأساسية لنظام الأمن الجماعي.[3]

مع ذلك، يرتبط عمل النظام بتعاون الدول، وبقدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات على وجه الخصوص. وقد تحول الخلاف السياسي بين القوى الكبرى وحق النقض أحيانًا دون توصل المجلس إلى موقف مشترك. وكانت المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة أبرز مثال على ذلك. وقد أدّى هذا الوضع إلى تصاعد أهمية البنى الأمنية الإقليمية إلى جانب نظام الأمن الجماعي العالمي.

ويتّخذ ميثاق الأمم المتحدة موقفا إيجابيًّا في الأصل من التنظيمات الإقليمية. فعلى الرغم من أن تنسيق الجهود المشتركة يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن ومسؤوليته، فقد نص الميثاق صراحة على إمكان اضطلاع التنظيمات الإقليمية بوظيفة مهمّة في تنفيذ قراراته. لذلك يمكن النظر إلى منظمات الأمن الإقليمي، كحلف الناتو، لا بوصفها هياكل خارج منظومة الأمم المتحدة أو بدائل كاملة عنها، بل بوصفها آليات إقليمية قادرة، في ظروف معينة، على استكمال النظام الأمني للأمم المتحدة.

كما يعزّز الاهتمام الذي يوليه ميثاق الأمم المتحدة لتسوية المشكلات الدولية بالوسائل السلمية دور التنظيمات الإقليمية. إذ تنصّ المادة 33 من الفصل السادس للميثاق على تسوية النزاعات التي قد يؤدي استمرارها إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، عبر التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو باللجوء إلى التنظيمات أو الاتفاقات الإقليمية. ويبين هذا التنظيم أن الحفاظ على الأمن لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، بل أيضًا بإدارة النزاعات سلميًّا في مراحلها المبكرة.

وتتمتع المنظمات الإقليمية، من هذه الناحية، بميزتين مهمتين: أُولاهما أنها تتيح كشف المشكلات الأمنية في وقت مبكر؛ لأن أعضاءها يعرف بعضهم بعضًا بصورة أوثق ويحافظون على تواصل مستمر. وثانيتهما قدرتها على التحرك بسرعة عند الحاجة بفضل ما تستطيع تكوينه من قدرات عسكرية وسياسية ومؤسسية مشتركة. غير أن مشروعية إسهام التنظيمات الإقليمية في السلم والأمن الدوليين ومداه ينبغي أن يُقيَّما في ضوء المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة.

كما استهدف الميثاق ضمان استخدام أكثر فاعلية لحق الدفاع الشرعي، ونص صراحة في المادة 51 على حق الدفاع الشرعي الجماعي. وبموجب ذلك، يجوز لأي عضو في الأمم المتحدة يتعرض لهجوم مسلح أن يمارس حقه في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة. كما نصّ على وجوب إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي يتخذها الأعضاء في إطار هذا الحق.

وفر هذا الحكم الأساس القانوني لإنشاء الدول ترتيبات أمنية مشتركة في مواجهة الهجمات. ويرتبط نظام الدفاع الجماعي لحلف الناتو، في هذا السياق، مباشرة بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، تمثل المادة الخامسة من معاهدة الناتو نموذجًا

مؤسسيًّا لحق الدفاع الشرعي الجماعي إلى جانب حق الدفاع الشرعي الفردي من منظور القانون الدولي.

> "أُنشئت معاهدة الناتو، في المراحل الأولى من الحرب الباردة، بهدف إقامة تحالف دفاع جماعي في مواجهة الهجمات المحتملة التي قد تصدر عن الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص"

وخلاصة القول، إن النظام الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة يمنح التنظيمات الإقليمية وظائف مهمّة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، واستخدام إمكانات الدفاع الشرعي الجماعي. وتتيح هذه الوظائف للمنظمات الإقليمية تقديم إسهامات ملموسة في السلام والأمن الدوليين، من حيث منع اللجوء إلى العنف وردع العدوان ووقفه عند الضرورة.

إسهام معاهدة تأسيس الناتو في السلم والأمن الدوليين

وقّعت اثنتا عشرة دولة غربية من أمريكا الشمالية وأوروبا معاهدة شمال الأطلسي في واشنطن العاصمة في 4 أبريل/ نيسان 1949. وكان إنشاء الناتو بموجب هذه المعاهدة في العام نفسه أحد أبرز الخطوات المتخذة في مجال الأمن الدولي عقب الحرب العالمية الثانية. وقد أُنشِئت معاهدة الناتو، في المراحل الأولى من الحرب الباردة، بهدف إقامة تحالف دفاع جماعي في مواجهة الهجمات المحتملة التي قد تصدر عن الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص.[4]

وتتألف معاهدة شمال الأطلسي، التي تحدّد أساسها القانوني وأهداف الدول الأعضاء والتزاماتها، من أربع عشرة مادة.[5] إلا أن المعاهدة لا تقتصر على الالتزامات العسكرية؛ إذ تشكل المشاورة السياسية، والتسوية السلمية للنزاعات، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير مفهوم الأمن المشترك، والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، عناصر مهمّة في نصّها كذلك.

وتُعَدّ هذه الخاصية من العناصر البارزة التي تميّز الناتو عن التحالفات العسكرية التقليدية. فتعهّد التحالف بتقديم المساعدة العسكرية في مواجهة الهجوم لا ينتج أمنًا مستدامًا بمفرده. ولكي يكون التعهد الأمني ذا مصداقية، ينبغي للأعضاء أن يتواصلوا باستمرار، ويضعوا خططًا مشتركة، ويطوروا قابلية التشغيل البيني لقواتهم، ويؤسسوا عمليات اتخاذ القرار السياسي. وقد أتاح الهيكل الذي أوجدته معاهدة الناتو تطور هذه العناصر مع مرور الزمن.

يتألف الناتو اليوم من 32 دولة عضوًا، وهو تحالف تتجاوز أنشطته بكثير نطاق الدفاع الإقليمي. وينشط الحلف في مجالات أمنية متعددة، مثل مكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني، والأمن البحري، وإدارة الأزمات، وعمليات دعم السلام، والإغاثة في الكوارث، وقابلية التشغيل البيني العسكري، وتطوير الشراكات مع الدول غير الأعضاء.[6] ويعكس هذا التوسع التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بمرور الوقت.

ويمكن بحث إسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين تحت عناوين أساسية عدة: الدفاع الجماعي والردع؛ والتشاور السياسي والتسوية السلمية للنزاعات؛ والارتباط بمنظومة الأمم المتحدة؛ وإدارة الأزمات وعمليات دعم السلام؛ والاستقرار الديمقراطي والتحول المؤسسي؛ والتكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة؛ والشراكات والتعاون الدولي.

الدفاع الجماعي والردع

نظرًا إلى أن الناتو يُنظر إليه أساسًا بوصفه تحالفًا دفاعيًّا موجهًا إلى الخارج، فقد تبوّأ موقعًا مهمًّا للغاية في إطار حق الدفاع الشرعي، الذي يُعَدّ جزءًا أساسيًّا من نظام الأمم المتحدة للسلام والأمن. وتتمثل الركيزة الأساسية للناتو، في إطار حقّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، في مبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة من المعاهدة. ووفقًا لهذا المبدأ، يُعَدّ الهجوم المسلح على أحد الأعضاء هجومًا على جميع الأعضاء.

وتؤكد ديباجة المعاهدة إيمان الأطراف بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ورغبتهم في العيش بسلام مع جميع الشعوب والحكومات، وعزمهم على حماية حرية المجتمعات القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون. وهكذا يربط مفهوم الناتو للأمن بين الدفاع العسكري والقيم السياسية.

وتنصّ المادة الرابعة من المعاهدة على تشاور الأطراف كلما رأى أيّ منها أن سلامة أراضي أي طرف، أو استقلاله السياسي، أو أمنه مهدَّدًا. وتتيح هذه الآلية تناول المشكلات الأمنية بصورة جماعية قبل وقوع هجوم مسلح. ولذلك، تظهر المادة الرابعة أن الناتو ليس منظمة تسعى إلى إدارة الأزمات بعد بدء الحرب فحسب.

أما المادة الخامسة، فتمضي بالعملية إلى مرحلة أبعد؛ إذ تقر بأن الهجوم المسلح الذي يقع ضد عضو واحد أو أكثر في أوروبا أو أمريكا الشمالية يُعَدّ هجومًا ضد الجميع، وتتعهد كل دولة عضو بتقديم العون للطرف أو الأطراف المعتدى عليها، ممارسةً لحق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي المعترَف به في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يتّخذ هذا العون شكل الإجراءات التي تراها كل دولة ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

ومن النتائج المهمة لهذه المرونة أن الناتو لا يمثّل نظامًا آليًّا وموحدًا للاستجابة العسكرية. ومع ذلك، فإن أثر الردع الأساسي ينبع من إدراك المعتدي المحتمل أن الدولة المستهدفة لن تواجه الهجوم بمفردها، وأن بقية الأعضاء سينخرطون في النظام الأمني. ويرفع ذلك كلفة العدوان ويقلّل احتمالات نجاحه.

ولم يستند ردع الناتو إلى قدراته العسكرية وحدها، بل عزز التضامن السياسي بين الدول الأعضاء مصداقية التزامات الحلف. وأسهم توقع أن أي هجوم على دولة سيفضي

إلى ردّ متعدد الجنسيات في دعم الاستقرار الإستراتيجي. كما دعمت هيكلية القيادة المتكاملة للناتو، والتخطيط الدفاعي المشترك، ووضع المعايير العسكرية، والتدريبات المشتركة، وقابلية التشغيل البيني للقوات هذا الردع.[7]

وكان من أبرز إسهامات الناتو طوال الحرب الباردة ردع احتمال اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي. ولا شك أن التوازن في القدرات العسكرية والاستقطاب السياسي بين الناتو وحلف وارسو ولّدا توترات في النظام الدولي. غير أن الغاية من القدرة الدفاعية للناتو كانت، من منظوره، جعل الهجوم أكثر كلفة وأقل احتمالاً، لا تشجيعه.

وفي هذا السياق، يمكن عدّ الردع من أهم إسهامات الناتو في السلم الدولي؛ إذ إن حفظ السلام لا يتعلق بالتدخل بعد اندلاع الحرب وحده، بل بمنعها قبل أن تبدأ أيضًا. وقد يكون الحيلولة دون نشوب صراع أقل كلفة وأكثر استدامة من إنهائه بعد اندلاعه.

التشاور السياسي والتسوية السلمية للنزاعات

على الرغم من أن البعد العسكري يحظى عادةً بالنصيب الأكبر من الاهتمام عند بحث إسهام الناتو في السلم الدولي، فإن بُعد المشاورة السياسية في المعاهدة لا يقلّ أهمية عن البعد العسكري. إذ تتيح آليات التشاور المنتظم بين الأعضاء تقييم القضايا الأمنية في إطار مشترك، بما يحد من احتمالات سوء تقديرهم لنوايا بعضهم بعضًا.

وتنص المادة الأولى من المعاهدة كذلك على أن يمتنع الأطراف، عند انخراطهم في أي نزاع دولي، عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على نحو يعرّض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر. ويبين هذا الحكم أن الناتو ليس مجرد نظام دفاع مشترك في مواجهة الهجمات الخارجية، بل إن العلاقات بين أعضائه تخضع أيضًا لتصور سياسي وقانوني سلمي.

وقد اكتسبت هذه السمة أهمية أكبر مع توسع الناتو. فلا تعني عملية انضمام دولة إلى الحلف مجرد مواءمة قدراتها العسكرية مع متطلبات التحالف، بل تثير أيضًا توقعات بالتحول في مجالات من قبيل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتطوير مفهوم سيادة القانون، وتنظيم علاقة المؤسسات الأمنية بالسلطة المدنية.

العلاقة بين الناتو ومنظومة الأمم المتحدة

تتبوّأ علاقة الناتو بالأمم المتحدة موقعًا محوريًّا في تقييم دوره من منظور السلم والأمن الدوليين. فالإشارة الصريحة في ديباجة معاهدة الناتو إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تؤكد أن الحلف لا يرى نفسه منفصلاً تمامًا عن نظام الأمن الدولي الشامل. وفي هذا الإطار، يمكن القول بوجود علاقة تكامل بين نظام الدفاع الجماعي للناتو ونظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

وقد اكتسبت القدرات العسكرية والمؤسسية للناتو أهمية خاصة في تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في أزمات بعينها؛ إذ تمكنه قدراته المشتركة في القيادة والتخطيط من استخدام القوات العسكرية لعدد كبير من الدول ضمن إطار عملياتي واحد، وهو ما يوفر ميزة مهمة في الحالات التي يواجه فيها تنفيذ قرارات المجتمع الدولي نقصًا في القدرات.

لكن ينبغي التشديد على أن الناتو والأمم المتحدة ليسا منظمة واحدة، ولا يؤديان الوظيفة القانونية ذاتها؛ فبينما تتبوأ الأمم المتحدة، بصفتها منظمة عالمية، موقع القلب في نظام السلم والأمن الدوليين، يُعَدّ الناتو تحالفًا إقليميًّا قائمًا على الدفاع. ومن ثَم، تتمثل دلالة إسهام الناتو في السلم الدولي لا في إحلاله محل الأمم المتحدة، بل في قدرته على توفير التعاون والقدرات الإقليمية في إطار نظامها.

إدارة الأزمات وعمليات دعم السلام

أدّى زوال الخصم العسكري الواضح بعد الحرب الباردة إلى تحولات مهمّة في مفهوم الناتو للأمن. فقد اتّجه الحلف إلى التعامل مع تحديات أمنية جديدة، من بينها النزاعات الإثنية، والدول الهشة، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والتهديدات السيبرانية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، انخرط الناتو بصورة متزايدة في عمليات إدارة الأزمات خارج نطاق مسؤوليته التقليدي. وتُعَدّ البوسنة والهرسك وكوسوفو مثالَيْن بارزَيْن على هذا التحول. ففي البوسنة والهرسك، نُشِرت أولاً قوة التنفيذ (IFOR)، ثم قوة الاستقرار (SFOR)، دعمًا لتطبيق اتفاق دايتون للسلام.[8] وقد أدّت هذه العمليات دورًا مهمًّا في وقف النزاع ودعم الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب.

أما في كوسوفو، فقد برزت مهمة قوة كوسوفو التابعة للناتو (KFOR)،[9] في تهيئة البيئة الأمنية والحفاظ عليها عقب النزاع. وتظهر هذه العمليات أن الناتو لا يقتصر على الدفاع عن حدود الدول الأعضاء، بل يأخذ كذلك في الحسبان آثار الأزمات الإقليمية في الأمن الدولي.

وعقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر/ أيلول 2001، فعّل الناتو المادة الخامسة من المعاهدة للمرة الأولى في تاريخه. وتولى الحلف لاحقًا قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية (ISAF)[10] ومثلت تجربة أفغانستان نموذجًا لمواجهة الناتو مشكلة أمنية متعددة الأبعاد؛ إذ جرى تناول مكافحة الإرهاب، ودعم مؤسسات الدولة، وتدريب قوات الأمن، وتنسيق تحرك الشركاء الدوليين ضمن إطار واحد.

ولم تكن جميع هذه العمليات ناجحة بالمستوى نفسه، كما لم تفض إلى النتائج ذاتها. ومع ذلك، يمكن القول: إنها أسهمت في تطوير قدرة الناتو على إدارة الأزمات، وفي زيادة الخبرة المشتركة بالعمليات الدولية في المجال الأمني. كما أظهرت هذه التجارب أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لإنتاج سلام مستدام، وأن الحل السياسي والقدرة المؤسسية ومشاركة الفاعلين المحليين عناصر ضرورية أيضًا.

الاستقرار الديمقراطي والتحول المؤسسي

يتمثل بُعد آخر من أبعاد إسهام الناتو في السلم الدولي في المبادئ التي تدعم الاستقرار السياسي والمؤسسي للدول الأعضاء. فتركيز ديباجة المعاهدة على الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون يجعل عضوية الناتو تتجاوز كونها علاقة أمنية عسكرية محضة.

وقد تشجع عضوية الناتو، أو حتى منظور العضوية، على ترسيخ مبادئ من قبيل الحكم الديمقراطي، والرقابة المدنية على القوات المسلحة، وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وتبرز أهمية هذه المبادئ للأمن بوضوح؛ إذ إن قوة مؤسسات الدولة وشرعيتها وخضوعها للمساءلة تساعد على الحيلولة دون تحول الاضطرابات الداخلية إلى صراعات.

وثمة صلة مباشرة أيضًا بين الاستقرار الداخلي والسلم الدولي. فعدم الاستقرار السياسي طويل الأمد، أو ضعف قدرة الدولة، أو تآكل شرعية المؤسسات، قد يؤدي إلى

ظهور مشكلات أمنية عابرة للحدود. ولذلك، فإن دعم الناتو للقدرة المؤسسية والاستقرار السياسي في الدول الأعضاء يسهم بصورة غير مباشرة في النظام الأمني الدولي الأوسع.

التعاون العسكري وقابلية التشغيل البيني

من الإسهامات المهمّة للناتو أيضًا جعل القوات العسكرية للدول الأعضاء قادرة على العمل المشترك. إذ إن تطوير المعايير الموحدة والتدريبات والتمارين وآليات القيادة يعزز قدرة الأعضاء على التحرك معًا عند اندلاع الأزمات.

ولهذه القدرة نتيجتان متلازمتان بالنسبة إلى السلم الدولي: الأولى أنها تدعم الردع عبر تعزيز مصداقية الدفاع الجماعي. والثانية أنها تتيح، عند وقوع أزمة، استخدام قوات دول مختلفة بسرعة وانتظام داخل بنية عملياتية واحدة. وهكذا تحل قدرة مشتركة ومنسقة محل القدرات الوطنية المتفرقة في المجال الأمني.

وتساعد هذه القدرة المشتركة أيضًا على جعل استجابات الناتو للأزمات الدولية أكثر قابلية للتوقع. فتدريب الدول مسبقًا بصورة مشتركة وتطويرها معايير موحدة يقلّلان من حالات سوء الفهم ومشكلات التنسيق في أثناء العمليات. لذلك، لا تقتصر أهمية التكامل العسكري في الناتو على القدرة على القتال، بل تشمل كذلك القدرة على إدارة الأزمات.

التكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة

تعتمد استمرارية إسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين على قدرته على التكيف مع التهديدات المتغيرة؛ فلم يعد الأمن اليوم مقصورًا على النزاعات التقليدية بين القوات البرية والبحرية والجوية؛ إذ أصبحت الهجمات السيبرانية، والتهديدات الهجينة، وحملات التضليل، وحماية البنى التحتية الحيوية، والأمن البحري، وأمن الفضاء، والإرهاب، عناصر رئيسة في أجندة الأمن الجديدة.

وتتسم بعض هذه التهديدات بخصائص تختلف عن الهجمات العسكرية التقليدية. فقد يصعب تحديد مصدر الهجوم السيبراني؛ كما يمكن للتهديدات الهجينة أن تستخدم في وقت واحد أدوات عسكرية واقتصادية وسياسية وإعلامية؛ فيما تستطيع الهجمات على البنى التحتية الحيوية أن تمس أمن المجتمعات من دون إعلان صريح للحرب بين الدول. ويظهر توجه الناتو إلى هذه المجالات أنه يحاول التكيف مع التحول الذي شهده مفهوم السلم والأمن الدوليين.

وتتمثل إحدى المزايا الأساسية للناتو في مواجهة التهديدات الجديدة في قدرته على جمع موارد المعلومات والتكنولوجيا والقدرات العسكرية والاستخباراتية لعدد كبير من الدول. وتكتسب هذه الشراكة أهمية خاصة في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود التي قد تجد دولة واحدة صعوبة في مواجهتها بمفردها.

الشراكات والتعاون الدولي

طوّر الناتو كذلك علاقات شراكة لا تقتصر على الدول الأعضاء. إذ تتيح آليات مثل برنامج الشراكة من أجل السلام التعاون الأمني مع الدول غير الأعضاء. وإلى جانب الشراكات المتنوعة مع دول أوروبا وأوراسيا، أصبح التعاون مع مؤسسات دولية وإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جزءًا من أنشطة الناتو.

وتنبع أهمية هذه الشراكات للسلام الدولي من حقيقة أن القضايا الأمنية لا يمكن أن تحلها الدول الأعضاء في الناتو وحدها. فالإرهاب والتهديدات السيبرانية والتحديات الأمنية غير التقليدية وحالات عدم الاستقرار الإقليمي تتسم جميعها بطابع عابر للحدود. لذا، تبرز الحاجة إلى بناء شبكة تعاون أوسع تشمل تبادل المعلومات، وإصلاح قطاع الأمن، والتدريب العسكري، والاستعداد للأزمات، والاستجابة للكوارث.

كما تظهر سياسات الشراكة أن مفهوم الناتو للأمن لا يقتصر على إنتاج القدرة العسكرية. فتعزيز المؤسسات الأمنية، وزيادة القدرة على الصمود أمام الأزمات، وتطوير الدول لقدراتها الذاتية في مجال الأمن، تعد عناصر أساسية للاستقرار طويل الأمد.

حدود إسهام الناتو وانتقاداته

يتطلب تقييم إسهامات الناتو مراعاة التحديات والانتقادات التي يواجهها الحلف أيضًا. فلا تستطيع أي مؤسسة أمنية القضاء على الصراعات المسلحة بصورة كاملة، كما أن وجود الناتو لم يمنع جميع النزاعات الدولية. فضلاً عن ذلك، لم تكن نتائج عمليات إدارة الأزمات التي نفذها الحلف إيجابية على نحو لا يقبل الجدل في جميع الحالات.

وقد وقع تحوّل مهمّ، على وجه الخصوص، بين هدف الناتو التأسيسي والمهام التي اضطلع بها بعد الحرب الباردة. وظهرت أحيانًا نقاشات بين الدور التقليدي الدفاعي للحلف وبين مهامه الجديدة، مثل إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب والعمليات خارج

الإقليم. وأثارت هذه النقاشات تساؤلات بشأن الظروف والحدود الجغرافية التي يجوز فيها للناتو استخدام القوة.

إلى جانب ذلك، كانت علاقة القدرات العسكرية للناتو بتوازنات القوى في النظام الدولي موضع قراءات مختلفة. فوفقًا لأحد الآراء، يسهم التحالف الدفاعي القوي في السلام من خلال ردع العدوان. في المقابل، يمكن لرأي آخر أن يرى أن وجود كتل عسكرية كبرى قد يزيد انعدام الثقة المتبادل ويعزّز نزعات التسلح. ويندرج هذان المنظوران ضمن نقاش أوسع يعرف بـ«المعضلة الأمنية».

لذلك لا ينبغي تقييم إسهام الناتو في السلم الدولي من خلال حجم قدرته العسكرية وحده، بل أيضًا وفق الإطار القانوني والسياسي الذي تُستخدم فيه هذه القدرة. وتكتسب، من هذه الزاوية، أهمية خاصة مبادئ الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وقواعد القانون الدولي، والتناسب، والضرورة، وحماية المدنيين، والبحث عن حلول سياسية.

دور الناتو مستقبلًا

تعيد التحولات المتسارعة في بيئة الأمن الدولي تشكيل دور الناتو في المستقبل. فإلى جانب التنافس بين الدول، باتت الهجمات السيبرانية، وحماية البنى التحتية الحيوية، والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة، وأمن الفضاء، وأمن الطاقة، والإرهاب، والتهديدات الهجينة، تحظى بحضور أكبر في أجندة الحلف.

وفي مواجهة هذه التطورات، ينبغي ألا يقتصر إسهام الناتو في السلم الدولي على قدرته في الردع العسكري. إذ تكتسب أهمية أيضًا قدرته على تعزيز الآليات الدبلوماسية والسياسية لمنع نشوء الأزمات، وتطوير علاقاته مع الشركاء، وزيادة التعاون بين المنظمات الدولية.

ومن المتوقع كذلك أن يكتسب مفهوم الصمود أهمية متزايدة في تصور الناتو للأمن. فتمتع المجتمعات بالقدرة على الصمود أمام الهجمات السيبرانية والكوارث الطبيعية وانقطاعات الطاقة والتضليل والتهديدات التي تستهدف البنى التحتية الحيوية هو جزء مهمّ من أمن اليوم. ولذلك، لا يرتبط حفظ السلام الدولي بقدرة القوات المسلحة فقط، بل أيضًا بقدرة المجتمعات ومؤسسات الدولة على الصمود في مواجهة الأزمات.

تقييم

اضطلع الناتو بأدوار ملموسة في تنفيذ بعض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، كما طوّر بُعدًا آخر مهمًّا، وإن كان أقل تناولاً في معاهدة الناتو، يتمثل في البنية المؤسسية الداعمة للتسوية السلمية للمشكلات بين الدول الأعضاء في الحلف. وأسهم كذلك، بحكم المبادئ التي تستند إليها المعاهدة، في الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدول الأعضاء. وأخيرًا، أوجد هيكلاً مؤسسيًّا قويًّا يتيح ممارسة حق الدفاع الشرعي الجماعي استنادًا إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن إجمال إسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين في عدة نتائج رئيسة: أولاً، يردع الالتزام بالدفاع الجماعي العدوان ويربط أمن الدول الأعضاء بعضها ببعض. ثانيًا، تسهم آليات التشاور السياسي في تناول الأعضاء للمشكلات الأمنية على أرضية مشتركة، وفي الحيلولة دون تحول النزاعات إلى عنف. ثالثًا، يمكن استخدام القدرات العسكرية للناتو، ضمن الأطر القانونية والسياسية الملائمة، في إدارة الأزمات الدولية وأنشطة دعم السلام. رابعًا، يربط دعم الناتو لمبادئ مثل الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وتنظيم العلاقات المدنية–العسكرية بين الأمن والاستقرار السياسي. خامسًا، تعزز التدريبات والتمارين والتخطيط والمعايير المشتركة قابلية التشغيل البيني العسكري بين الدول الأعضاء. سادسًا، تعكس قدرة الناتو على التكيف مع المشكلات الأمنية الجديدة، كالإرهاب والتهديدات السيبرانية والتهديدات الهجينة وحماية البنى التحتية الحيوية، قدرته على الاستجابة للتحولات في مفهوم الأمن الدولي.

ولا شك أن أي مؤسسة أمنية لا تستطيع القضاء على الصراعات المسلحة قضاءً تامًا. كما أن وجود الناتو لم يمنع جميع الحروب والأزمات في النظام الدولي. لكن لا يمكن أيضًا قياس نجاح مؤسسة أمنية بعدد الحروب التي حالت دون وقوعها وحده؛ إذ إن نجاح آليات مثل الردع يُقيَّم، في الغالب، من خلال أحداث لم تقع. فعدم وقوع هجوم يجعل من الصعب قياس مدى انصراف المعتدي المحتمل عن قراره نتيجة لقدرات المنظمة على نحو حاسم. ومع ذلك، أصبح هيكل الدفاع الجماعي طويل الأمد للناتو والتضامن السياسي بين أعضائه من العناصر الأساسية في الهندسة الأمنية الأوروبية–الأطلسية.

وتقتضي التجربة التاريخية للناتو أيضًا التمييز بين الأمن والسلام. فارتفاع مستوى القدرة الأمنية لا يعني انتهاء الحرب تلقائيًّا، لكنه قد يساعد الدول على إدارة هواجسها الأمنية المتبادلة بصورة أكثر قابلية للتوقع. أما السلام المستدام فيتطلب، إلى جانب الردع العسكري، تفعيل الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشرعية الديمقراطية ووسائل التسوية السلمية للنزاعات بصورة متكاملة.

وخلاصة القول: أحدثت معاهدة تأسيس الناتو أثرًا عميقًا في الأمن الدولي. وعلى الرغم من التحديات والانتقادات المختلفة التي واجهها الحلف، فقد أتاحت له المعاهدة الاضطلاع بأدوار مهمّة في تنفيذ مقتضى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، وردع العدوان، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، وصون استقرارها الداخلي، وتعزيز التعاون بينها، والتكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة.

ويشير استمرار الدول في التقدم بطلبات للانضمام إلى الناتو، وتوليه دورًا محوريًّا في الاستجابات للأزمات الدولية الراهنة، إلى احتفاظ الحلف بأهميته. غير أن شرعية الناتو وفاعليته في المستقبل لن تتوقفا على قوته العسكرية وحدها، بل ستعتمدان أيضًا على مدى توافقه مع القانون الدولي، وتماسكه السياسي، وقدرته على منع الأزمات، وتكيفه مع التهديدات الأمنية المتغيرة.

ومن هذه الزاوية، تظل معاهدة شمال الأطلسي واحدة من أكثر الاتفاقيات الدولية تأثيرًا في تاريخ الأمن الدولي. وعند النظر معًا إلى عناصر الدفاع الجماعي والتشاور والتسوية السلمية والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه- يتضح أن إسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين لا يمكن تفسيره بأنشطة تحالف عسكري فحسب؛ فالناتو، في الوقت نفسه، نظام أمني مؤسسي يربط أمن الدول ببعضه، وينتج قدرات مشتركة، ويردع العدوان، ويتيح التحرك الجماعي في أوقات الأزمات.

خاتمة

يتطلب التقييم الشامل لإسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين عدم حصر أنشطة المنظمة في عملياتها العسكرية. فمن أكثر آثاره استدامة إرساء ثقافة أمنية مشتركة بين أعضائه. فبدلاً من إدارة الدول سياساتها الأمنية بمعزل عن بعضها، تطورت تقييمات مشتركة للتهديدات، وخطط دفاع مشتركة، واجتماعات سياسية منتظمة، وقدرة على التحرك الجماعي. ويسهل ذلك فهم الأعضاء للهواجس الأمنية المتبادلة، وتطوير استجابة مشتركة عند نشوء الأزمات.

ويسهم هذا النموذج المؤسسي للتعاون في تعزيز قابلية التوقع، وهي من العناصر المهمة للسلام الدولي. ذلك أن قدرة الدول الأخرى على فهم السياسة الأمنية لدولة ما واستشرافها يمكن أن تقلل احتمالات سوء الحساب. وتوفر المشاورات المنتظمة والتخطيط العسكري المشترك داخل الناتو للدول الأعضاء معرفة أوسع بقدرات بعضها بعضًا ونواياها. وبذلك، يصبح من الممكن إدارة المشكلات الأمنية ضمن عملية مستمرة من التشاور والاستعداد، بدلاً من التعامل معها فقط عند وقوع الأزمة.

ويتصل بُعد آخر من إسهام الناتو في السلام بالعلاقة بين الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالصراعات الممتدة تستنزف الموارد الاقتصادية للدول، وتضعف مؤسساتها، وتفرض تكاليف باهظة على المجتمعات. وقد يتيح الحدّ من خطر الهجوم -

بفضل نظام دفاعٍ جماعي موثوق- للدول توجيه مواردها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من الاستعداد الدائم للحرب. ولذلك، ينبغي تقييم أثر التحالفات الأمنية لا من خلال نتائجها العسكرية فقط، بل أيضًا من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبيئة السلام التي تسهم في توفيرها.

ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن القدرات العسكرية القوية للناتو تفضي تلقائيًّا إلى نتائج إيجابية للسلام الدولي؛ فالقوة، إذا لم تُستخدَم ضمن حدود قانونية وسياسية، قد تنتج حالة من عدم الاستقرار بدلاً من الأمن. لذلك، من المهم أن يتحرك الناتو بما يتوافق مع القانون الدولي، وأن يظل ملتزمًا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن يربط تدابيره العسكرية، قدر الإمكان، بإستراتيجية سياسية واضحة. فلا توجد علاقة مباشرة وآلية بين النجاح العسكري والسلام المستدام؛ إذ إن إنهاء نزاع عسكريًّا لا يعني بالضرورة إزالة أسبابه السياسية الأساسية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في تقييم عمليات إدارة الأزمات. إذ تبين حالات البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان ضرورة تناول الأبعاد العسكرية والسياسية والمجتمعية لعمليات الأمن الدولي بصورة متكاملة. فإعادة إرساء الأمن قد لا تقتصر على وقف نشاط الجماعات المسلحة، بل قد تتطلب أيضًا تقوية المؤسسات العامة، وتعزيز المصالحة المجتمعية، وإشراك الفاعلين المحليين في العملية السياسية. ويمكن أن تمثل القدرة العسكرية للناتو جزءًا مهمًّا من هذه العمليات، لكنها لا تكفي وحدها.

لذلك ينبغي النظر إلى إسهام الناتو في السلم الدولي من خلال مسارين: «الردع» و«التدخل بعد اندلاع الأزمة». فمن جهة، هناك الدفاع الجماعي والردع اللذان يمنعان وقوع العدوان. ومن جهة أخرى، ثمة أنشطة إدارة الأزمات التي تستهدف إعادة بناء البيئة الأمنية عند نشوء الصراع. وبين هذين الطرفين، توجد آليات أقل كثافة، لكنها بالغة الأهمية على المدى الطويل، مثل التشاور السياسي والإنذار المبكر والدبلوماسية والتخطيط المشترك وإصلاح قطاع الأمن وبرامج الشراكة.

وتتمثل مسألة أخرى مهمة لنجاح الناتو مستقبلاً في قدرته على الحفاظ على هويته القانونية والسياسية الأساسية وهو يتكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة. فقد يؤدي تنوع التهديدات إلى توسيع نطاق أنشطة الحلف، إلا أن اتساع المهامّ قد يحمل معه خطر غموض غايته الأساسية. لذا، تبرز أهمية الحفاظ على الصلة بين الدفاع الجماعي وأمن

الدول الأعضاء والقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة عند الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة.

وخلاصة القول: لا يمكن تفسير إسهام الناتو في السلم والأمن الدوليين بآلية واحدة. فالتزام الدفاع الجماعي يردع العدوان؛ وآلية التشاور في إطار المادة الرابعة تتيح معالجة التهديدات في مراحلها المبكرة؛ والمادة الخامسة تؤسس مؤسسيًّا للقدرة على الدفاع الشرعي الجماعي؛ والتكامل العسكري يعزز القدرة على التحرك المشترك؛ والقيم الديمقراطية وسيادة القانون تدعمان الاستقرار؛ وعمليات إدارة الأزمات تسهم في بناء البيئة الأمنية بعد الصراع؛ فيما توسع الشراكات نطاق التعاون الأمني جغرافيًّا.

وعليه، يظهر إسهام الناتو في السلم الدولي عبر نتائج مباشرة وأخرى غير مباشرة. ويتمثل الإسهام المباشر في القدرة على ردع العدوان، وتوفير الدفاع الجماعي عند الضرورة، والتدخل في الأزمات. أما الإسهام غير المباشر فيظهر في إسباغ الطابع المؤسسي على التعاون الأمني بين الأعضاء، ودعم المعايير الديمقراطية والقانونية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني للقدرات العسكرية، ورفع قدرة الدول على الصمود في مواجهة الأزمات.

ويبين هذا البناء متعدد الأبعاد أن اختزال تاريخ الناتو الممتد لأكثر من سبعة عقود في كونه نتاجًا للحرب الباردة لا يكفي. فقد تغيرت ظروف تأسيسه، وتحولت تصورات التهديد، واتسع نطاق مهامه. ومع ذلك، ظل الدفاع الجماعي والتضامن السياسي ومفهوم الأمن المشترك ركائز أساسية للحلف. وتشكل هذه الاستمرارية أحد أهم العناصر المفسرة لموقع الناتو في الهندسة الأمنية الدولية.

وفي المحصلة، لا يعتمد حفظ السلام الدولي على وجود التحالفات العسكرية وحده. بل ينبغي تفعيل الإطار القانوني العالمي الذي توفره الأمم المتحدة، وسبل التسوية الدبلوماسية، وإسهامات المنظمات الإقليمية، وتعاون الدول، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي مجتمعةً. ويتبوّأ الناتو، ضمن هذا النظام، مكانة مهمّة بوجه خاص من حيث الدفاع الجماعي الإقليمي والقدرة الأمنية المشتركة. ولذلك، يمكن تقييم إسهام الناتو في السلام الدولي بأدق صورة بوصفه آلية أمنية إقليمية تستكمل نظام الأمن العالمي المرتكز إلى الأمم المتحدة، وتوفر في ظروف محددة القدرة اللازمة لتنفيذه.

الهوامش والمراجع:

1. Yücel Acer “Reforming the United Nations: Developments and Proposals” içinde, Yücel Acer, Burhanettin Duran ve Murat Yeşiltaş. The UN Reform: New Approaches and Türkiye’s Perspective (SETA 2023), s. 55-74.
2. Can see example, Eugenia Lopez Jacoiste The UN Collective Secuirty System and Its Relationship with Economic Sanctions and Human Rights (Max Planck Yearbook of United Nations Law, Vol 14, 2012, p. 273.
3. Baknız, BM Antlaşması, Bölüm VII, Madde 39-42.
4. “Founding Treaty” https://www.nato.int/en/about-us/organization/founding-treaty (Access: 26.06.2026)
5. The North Atlantic Treaty. Washington D.C. - 4 April 1949. https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/1949/04/04/the-north-atlantic-treaty?selectedLocale= (Access: 27.06.2026)
6. NATO 2022 Strategic Concept. Adopted by Heads of State and Government at the NATO Summit in Madrid 29 June 2022. https://www.nato.int/content/dam/nato/webready/documents/publications-and-reports/strategic-concepts/2022/290622-strategic-concept.pdf (Access: 25.06.2026)
7. Nato Standard Ajp-01 Allied Joint Doctrine Edition E Version 1 February 2017. https://www.coemed.org/files/stanags/01_AJP/AJP-01_EDE_V1_E_2437.pdf (Access: 25.06.2026)
8. Peace support operations in Bosnia and Herzegovina (1995-2004)Peace support operations in Bosnia and Herzegovina (1995-2004) (Access: 13.04.2017)
9. NATO mission in Kosovo (KFOR) https://shape.nato.int/operations/operations-and-missions/nato-mission-in-kosovo-kfor (Access: 25.06.2026)
10. ISAF’s Mission in Afghanistan (2001-2014) https://www.nato.int/en/what-we-do/operations-and-missions/isafs-mission-in-afghanistan-2001-2014 (Access: 25.06.2026)

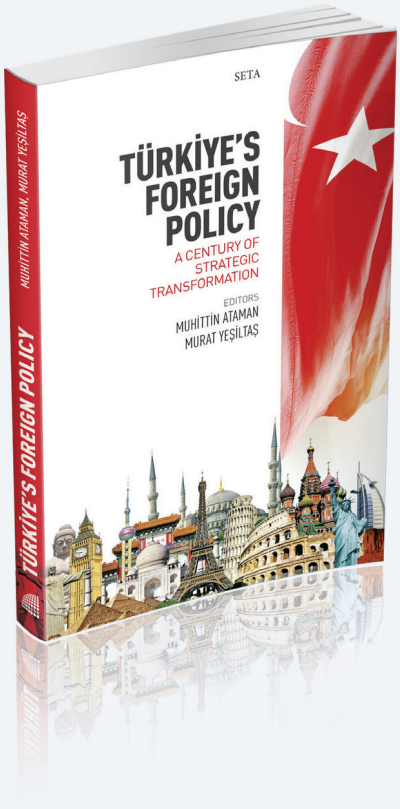

Türkiye's Foreign Policy | A Century of Strategic Transformation

June 2024 | Muhittin Ataman, Murat Yeşiltaş

This book examines the century-long transformation of Turkish foreign policy, with each chapter dedicated to analyzing different regions and explaining the priorities and strategies of Türkiye within the context of its historical transformation. It also expounds upon the vision and objectives outlined in the Century of Türkiye, declared on October 24, 2022, while also making an endeavor to predict the realization of the goals set forth.

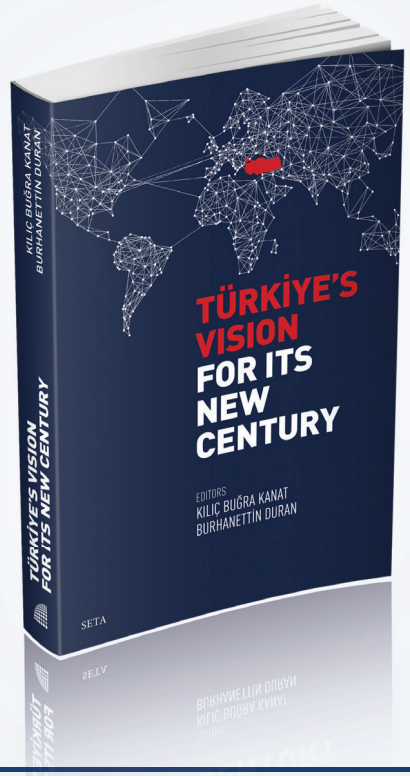

Türkiye's Vision for Its New Century

May 2024 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

President Erdoğan's statement in March 2024, "neither the world is the old world nor Türkiye is the old Türkiye", encapsulates the essence of the Century of Türkiye vision, which aims to transform Türkiye in accordance with both internal and external requirements. Over the past two decades of AK Party rule, Türkiye has achieved remarkable and enduring progress across its social, cultural, political, and economic spheres.